او صلحيا وفرضت الجزية على الرقاب او على الارض او عليهما فادت
اجملت عليها فماله اذا لم يكن ثم وارث لاهل دينه من كورته ؛
هذا هو المعتمد كما قاله ابن مرزوق وغ وعب وسنّ والرماصي
والبناني وبعض ابن رشد واذا لم يكن لليهودي او النصراني ورثة ؛
من اهل دينه فليس له ان يوصي باكثر من ثلثه لان ورثته المسلمين
وهو بعض قول ابن القاسم وهذا اذا كان من اهل الهدنة او
من اهل الصلح والجزية على جماجمهم وامّا ان كان من اهل الصلح والجزية
محملة عليهم لا ينقصون عنها بموت من مات منهم والا لعدم من اعدم
فيجوز له ان يوصي بجميع ماله لمن شاء لان ميراثه لاهل
على مذهب ابن القاسم وهو قول سحنون خلاف ما ذهب اليه
ابن حبيب من ان ميراثه للمسلمين اذا لم يكن له وارث من اهل
دينه على كل حال اه واعتمد العدوي قول ابن حبيب قائلا وبه
قال ابن سلمة وغيره وحكاه في البيان عن ابن حبيب وطريقة
ابن سلمون وابن الحاجب وخليل ان ماله لاهل دينه من كورته على كل
حال وعبارة ابن سلمون اذا هلك الكافر الموادع للجزية والاحباس
لماله بميراث يعلم فماله لاهل دينه يختص به منهم اهل كورته
الذين جرم واياه طاوعوه عليهم من الجزية اه قال بعض وحاصل
المعتمد انه اذا كان عينيا ولم يكن له وارث فماله للمسلمين وان كان
له وارث فميراثه له سواء فرضت على الارض او على الرقاب او عليهما
او اجملت وامّا ان كان صلحيا فان وقعت مفرقة على الرقاب او هي
الارض او عليهما فانه للمسلمين ايضا وان وقعت مجملة على الرقاب
الارض والرقاب فانه لاهل دينه من كورته اذا كان لا وارث له ؛
عندنا حي مات والا فهو لوارثه اه ولما الحديث الذي دخل ارضنا
بامان ومات فيها فماله لوارثه ان كان معه والا فان دخل على التجهز
ولم تطل اقامته عندنا فيرسل مع دينه ان قتل لاهل بلاده ومبرح

نصوصهم

نصوصهم انه لا حق فيه للمسلمين ولو لم يكن له وارث ببلاده ؛
ايضا قاله احمد بابا وان دخل على الاقامة او على التجهز وطالت
اقامته عندنا فماله فيء والاصول لمسايل الفرايض جمع اصل
المراد به هنا اقل عدد يخرج منه سهام الفريضة صحيحة من غير
كسر سمي بذلك لان الانكسار والعول فرعان له فسمّاه الاول ؛
اصول المسايل التي فيها فرض فاكثر واليه اشار بقوله مخارج ؛
جمع مخرج والمراد به اقل عدد يخرج منه الفرض فاكثر صحيحا وقيل
له مقام وامام وسمي ايضا حاصل الفروض جمع فرض وهو
النصيب الذي لا يزيد الا بالرد ولا ينقص الا بالعول وهو ستة
النصف والربع والثمن والثلثان والثلث والسدس وقيل سبعة
بزيادة ثلث ما بقي وهذا القسم حصره الجمهور في سبعة اعداد
وهي اثنان وثلاثة واربعة وستة وثمانية وهذه مخارج ؛
الفرض الواحد الاول يخرج النصف والثاني مخرج الثلث والثلثين
والثالث مخرج الربع والرابع مخرج السدس والخامس مخرج الثمن
والاشاعشر مخرج الثلث او السدس والربع والاربعة والعشرون
مخرج السدس او الثلثان والثمن وزاد الجناحزوي اصلين في
مسايل الجد والاخوة حيث يكون ثلث الباقي خيرا له وهما ثمانية
عشر وستة وثلاثون فالاول اصل كل مسيلة فيها سدس وثلث
ما بقي وما بقي كام وجد وثلاثة اخوة واكثر والثاني اصل كل
مسيلة فيها سدس وربع وثلث ما بقي وما بقي كام وزوجة ؛
وجد وثلاثة اخوة واكثر وانما لم يزدها الجمهور لانها يصحح
بالضرب فالاول مذ ستة والثاني من اثني عشر والصحيح ؛
انهما اصلان لانهما تحتاجان الى تصحيح اخر فيطل كونهما ؛
بصحيحين افاده سند ان معرفة من الفاظهما جمل مناط عدد
اصول الفرايض مقام الجزء المطلوب وجوده في الفريضة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)